الثلاثاء ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ - ٢٩ إبريل ٢٠١٤م - العدد ١٦٧٤٥ - السنة الحادية والخمسون
AL RIYADH - 16745- 51st Year -TUESDAY-29- 4 - 2014

الرياض

المملكة: سياسة متوازنة تدعم السلام.. وفلسفة اقتصادية تسهم في الاستقرار العالمي

خادم الحرمين داعية سلام وحوار وعدل وتقارب بين الأمم والشعوب

الملك عبدالله خلال مشاركته في أعمال القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين

خادم الحرمين الشريفين يستقبل دولة رئيس الوزراء اللبناني

الملك عبدالله وباراك أوباما في القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين في تورونتو بكندا

الملك أطلق مبادرة تاريخية بالدعوة إلى الحوار بين الحضارات والأديان في رؤية مستقبلية حكيمة لاحتواء نظريات الصراع

توثيق العلاقات مع الدول الخليجية.. دعم وحدة الصف العربي.. تعزيز الاستقرار العالمي سياسياً واقتصادياً

المملكة في منأى عن شرك الخيارات العبثية او التفريط بحقوق الوطن والأمة.. وظللت حائط صد في وجه الأنواء والرياح

خادم الحرمين لدى استقباله الرئيس اللبناني

الملك عبدالله مستقبلاً رئيس دولة فلسطين محمود عباس

خادم الحرمين يرعى اختتام قمة أوبك ١٨

الملك عبدالله في صورة تذكارية مع القادة المشاركين في أعمال القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين الاقتصادية

الرياض - عبدالله الحسني

■ في منطقة تموج بالأحداث الملتهبة والتغيرات وتعصف بها الصراعات فضلاً عن التنازعات السياسية سخّر الله لهذه البلاد حاماة وقادة عظماء جنبوها بإيمانهم ووعيهم وتبصرهم العميق ويلات تلك الخلافات والأحداث. وهو نهجٌ دأب عليه ملوك بلادنا التي شاء لها قدرها التاريخي وموقعها الديني والجيوغرافي أن تكون محطة تاريخية للأحداث والتأثيرات السياسية والاقتصادية.

كثير من الأحداث شهدها عالمنا إن على المستوى العربي أو الإقليمي أو الدولي كانت مؤثرة وذات تأثيرات لا يعلم حجمها لو لا أن قيض الله لهذه البلاد من القادة الحكماء الذين حافظوا على تماسكها ورباطة جأشها بفضل الله ثم بفضل ما وهبهم من قدرات وسمات ومواهب شخصية انعكست آثارها على القرارات التي صاحبت فترات حكمهم من عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن - طيب الله ثراه - مروراً بملوك هذه البلاد الطيبة حتى عهدنا الزاهر والوضئ الذي يدير دفّته الملك الملهَم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله وأيّده- الذي واجه الرياح العاتية التي هبّت على منطقتنا وكان لحكمته وقراراته العقلانية المتزنة والمنطلقة من وعي سياسي عميق الأثر الكبير والإيجابي على توازن مملكتنا الحبيبة ونأيها عن بؤر الصراع وإن كان -يحفظه الله- لم يكن بعيداً بحسه الإنساني عن هذه الصراعات التي يعيشها العالم فكان داعية سلام وحوار وعدل وتقارب بين جميع الشعوب والسياسات.

ومن فضل الله ثم بفضل ما يتمتع به خادم الحرمين الشريفين من بعد نظر وحكمة فقد كانت بلادنا بمنأى عن شرك الخيارات العبثية او التفريط بحقوق الوطن والأمة اذ كانت دائماً حائط صد في وجه الانواء والرياح التي تهب على المنطقة وسعت دوماً لحماية الحقوق العربية والاسلامية ونصرة قضاياها وتجنيب الأمة شر المآلات السيئة.

كما ارتكزت السياسة الخارجية للمملكة على تعزيز الاستقرار العالمي سياسياً واقتصادياً وأمنياً مرتكنة الى ثقلها الدولي ومكانتها السياسية كما الى منزلتها الاسلامية العالية.

أما على مستوى التنسيق الخليجي فيما يتعلق بالسياسات الخارجية فقد كانت المملكة داعماً رئيساً وكبيراً لحركة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس خاصة فيما يتعلق بالسياسات النفطية بما يلبي مصالحها دون التأثير سلبياً على الاقتصاد العالمي.. وفي اطار سياستها الخليجية تعمل المملكة بحرص على توثيق العلاقات مع الدول الخليجية وتصفية أية خلافات قد تطرأ عبر التفاهم الودي.

أما عربياً فلا شك أن المملكة حرصت دوماً على وحدة الصف والتضامن العربي وخدمة قضايا العرب في إطار من السياسة الواقعية بعيداً عن المزايدات واستهلاك الشعارات والمتبعون للشأن الفلسطيني يدركون أن المملكة أعطت القضية الفلسطينية الأولوية في العمل السياسي في المحافل العربية والإسلامية والدولية وسخرت إمكاناتها وعلاقاتها في خدمة القضية ومناصرتها ويمتد هذا الاهتمام من عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - الذي رعى قضية فلسطين وشعبها انطلاقاً من المسؤوليات العربية والإسلامية والدولية التي اضطلعت بها المملكة وأولاها جل رعايته واهتمامه فطرحها في المحافل الدولية وعلى الدول المؤثرة في أحداث المنطقة في ذلك الحين دفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني وعدم التفريط فيها. وانطلقت تلك المواقف الثابتة للملك عبدالعزيز من مبادئ إسلامية ومسؤولية تاريخية وعمل وطني يؤمن به - رحمه الله- وتفرضه المسؤولية العربية والإسلامية. وقد استمر هذا الدور المحوري للمملكة على امتداد مراحل حكم ملوك بلادنا الفتية حتى عهد خادم الحرمين الشريفين.

والمتتبع لجهود المملكة في عهد خام الحرمين الشريفين ليدرك أن المملكة لم تألُ جهداً لتحقيق هذا الهدف وحماية الحقوق الفلسطينية في كافة المؤسسات والهيئات الدولية مسخرة جهودها الدبلوماسية وعلاقاتها الدولية المميزة نحو الوصول الى حل سلمي وعادلٍ للقضية الفلسطينية وانطلاقاً من هذه الرؤية بادر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الى تقديم مبادرة تاريخية عام ٢٠٠٢ م تتضمن وصفة واقعية وعادلة لانهاء النزاع العربي الاسرائيلي من خلال دعوة اسرائيل للانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وايجاد حل عادل لمأساة اللاجئين الفلسطينيين مقابل التزام جميع الدول العربية بإقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل.. وتم اعتماد المبادرة العربية للسلام في القمة العربية التي اقيمت في بيروت وما زالت هذه المبادرة اساسا لأي مشروع حل يطرح للنزاع العربي الاسرائيلي..

وعلى الصعيد الاقتصادي قامت المملكة دوما بدعم الفلسطينيين بسخاء على المستويين الرسمي والشعبي ودعمت المملكة مشاريع إعادة الإعمار في الاراضي المحتلة كما ساهمت في تنفيذ عدد من المشاريع التنموية التي يلمس المواطن الفلسطيني أثرها.. وفي إطار الدعم السعودي المستمر للشعب الفلسطيني في قضيته العادلة تبنت القمة العربية المنعقدة في القاهرة عام ٢٠٠٠م اقتراح الملك عبد الله بإنشاء صندوقي "انتفاضة القدس" و"الأقصى" وأعلن خادم الحرمين تبرع المملكة بربع رأسمال الصندوقين.

ولعل آخر مبادرات المملكة نحو فلسطين تمثلت في مطالبتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) بالموافقة على طلب فلسطين بالانضمام الى عضوية المنظمة.

كما دعمت المملكة دائماً استقلال لبنان وحقه في امتلاك مصيره واستعادة اراضيه المحتلة ودعت بدأب إلى وحدة جبهته الداخلية مؤثرة الوقوف على مسافة واحدة من جميع الوان الطيف السياسي في لبنان كما آزرت المملكة سوريا في حقها المشروع باستعادة الجولان.

وفي سياق سياستها نحو العالم الإسلامي حرصت المملكة على تحصين الهوية الاسلامية من محاولات التغريب والغزو الفكري على اعتبار ان الهوية العربية باعتبار أن العروبة ليست مفهوما عرقياً عنصرياً، بل هوية ثقافية موحدة، مع التأكيد على إعطائها أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي ونشر ثقافة الاعتدال والتسامح والحوار والانفتاح ورفض كل أشكال الإرهاب والتطرف والتوجهات الطائفية التي تهدف إلى تجزئة الأمة وتقسيم دولها وإشعال الفتن والصراعات الأهلية المدمرة..

أما دولياً فقد اكتسبت المملكة ثقلاً كبيراً ومكانة مرموقة عبر جهودها الدائبة في دعم الاستقرار والسلام العالميين ومن خلال مكانتها الاسلامية والاقتصادية استطاعت المملكة ان تكون دولة محورية في سياق السياسات الدولية وعنصرا مؤثرا في رسم خريطة المستقبل العالمي رافضة ان تكون على هامش القرار الدولي بل مشاركة في صنعه.

وأسست المملكة سياستها الدولية على مبدأ التكافؤ في العلاقات مع القوى الكبرى والتعامل بمبدأ الندية والمصالح المشتركة ووفق القوانين والأعراف الدولية، حيث ارتبطت المملكة مع العالم بشبكة من المصالح المتبادلة لتحقيق التنمية للشعب السعودي ودعم مصالح الأمة العربية والإسلامية وعدم التنازل عن الحقوق المشروعة للأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الأم للأمة الإسلامية..

كما التزمت المملكة مبادئ الشفافية والصدق في علاقاتها مع دول العالم والالتزام بالقانون الدولي واحترام المعاهدات والمواثيق الدولية.

ولا ينسى العالم النقلة الواسعة في عهد خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز المتمثلة في مبادرته الشهيرة والتاريخية للسلام حيث دعا -حفظه الله- وأطلق أهم مبادرة تاريخية وهي الدعوة إلى الحوار بين الحضارات والأديان في رؤية مستقبلية حكيمة قصد بها احتواء نظريات الصراع الديني وحتمية المواجهة بين الحضارات التي نظر لها بعض المفكرين الغربيين وامتطاها ارباب الفكر الظلامي لتمرير مشاريعهم المشبوهة. وشهدت هذه الدعوة تجاوباً كبيراً وفاعلاً حيث أقيمت الجلسات والمؤتمرات التي شارك فيها فيه علماء ومفكرون.

ولا ينسى العالم كلمة خادم الحرمين في حفل افتتاح هذا المؤتمر حيث قال:

"إننا جميعاً نؤمن برب واحد، بعث الرسل لخير البشرية في الدنيا والآخرة واقتضت حكمته سبحانه أن يختلف الناس في أديانهم، ولو شاء لجمع البشر على دين واحد، ونحن نجتمع اليوم لنؤكد أن الأديان التي أرادها الله لإسعاد البشر يجب أن تكون وسيلة لسعادتهم. لذلك علينا أن نعلن للعالم أن الاختلاف لا ينبغي أن يؤدي إلى النزاع والصراع، ونقول: إن المآسي التي مرت في تاريخ البشر لم تكن بسبب الأديان، ولكن بسبب التطرف الذي ابتلي به بعض أتباع كل دين سماوي، وكل عقيدة سياسية".

واقتصادياً لا يخفى على المتتبعين للشأن الاقتصادي العالمي الدور المحوري للمملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين إذ لعبت المملكة دورا ريادياً في ضبط اسعار النفط معتمدة على احتياطي نفطي هائل يمثل ربع الاحتياطي العالمي وحرصت المملكة في سياستها النفطية على حماية مصالح المصدرين والمستهلكين على حد سواء ضمن فلسفة اقتصادية بعيدة النظر تستهدف حماية الاستقرار العالمي المرتهن بهذه السلعة الاستراتيجية..

وفي تأكيد على أهمية دور المملكة المتنامي اقتصادياً فقد شارك خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين التي اقيمت في لندن ممثلاً للمملكة والأمة بمشاركة قادة أهم الدول تأثيراً في الاقتصاد العالمي.